

في مقابر المسلمين فخماً فقال في مقابر أهل الذمة نخداً فتمخبر فقال تدفن في مقابر  
اليهود ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لان الولد  
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه)  
اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في البيهقي اه (وقال في كتاب  
السير والردة مانصه) وان مات أو قتل على ربه لم يدفن في مقابر أهل مله وإنما  
يلقى في حفرة كالكلب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في مجتمعه  
فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال اوبحة صلاة المحدث اه (وقال فيه  
أيضاً) لا ينزل القاضي بالردة والفسق ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم  
الثاني الخ (وقال فيه أيضاً مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أمؤمن  
أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولاوية اه (وقال في كتاب  
الغصب) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض  
مملوكة للحافر فلا الكا انبش عليه واخرجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان  
في أرض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة  
لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان الحافر لا يدري باي أرض يموت ذكر هذه الفروع  
الثلاثة في الوقفات المحسامة من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح  
فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان  
في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر اه وقد نقلناه في  
كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشباه

\*( كتاب الزكاة )\*

الفقيه لا يكون غنياً بكتبه المحتساج اليه الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في  
منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب الحجر  
والاذن (تم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس معترفه على المختار  
المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى أخيه ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقفت  
موقعها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير عن  
صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وضمنه جازت المأمور باداء  
لزكاة اذا تصدق بدراهم نفسه اجراً اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة الا انه سماه قرصا  
اختلافوا فيه والصحيح الجواز عبد الخدمة اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فتجب  
صدقة فطره عين الناظر مسكينا فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين المذكور كما قال الله  
على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يمين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد  
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يجبس الممتنع عن أداء الزكاة  
واختلافوا في أخذها منه جبراً والمعتمد لا حول الزكاة قري لا شمسي كل  
الصدقات حرام على نبي هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عشر او كراهة أو من ذورة الا  
التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا  
فانه يؤذيها لان وقتها العر أو دع مائة ونسبه ثم تزكوه لم تجب الزكاة الا اذا كان  
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر أو حبل اذا كان الزوج  
لا يريد أداءه بكرة اعطاء نصاب لفقير منها الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال  
لو فرقه عليهم لم لا يخص كل منهم نصاب بكرة نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار  
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة معجزة المختار  
انه لا يجوز دفعها لاهل البدع دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها معسر انما  
وان كان موسرا وكان مهرها اقل من النصاب فكذلك وان كان المجل قدره لم تجز  
وبه يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لو ولد  
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه  
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده  
من الزنا الا اذا كان من امرأته ازوج معروف كما في جامع الفصولين الزكاة واجبة  
بقدره بمسرة فتسقط بهلاك المال بعد المحول وصدقه الفطر وجبت بقدره ممكنة  
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تستط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه  
بنفقتهم ونحل الصدقة ان له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف  
وعليه مثلها كره له الاخذ واخر الدافع لو كان له قوت سنة يساوي نصابا أو كسوة  
شوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ بحلها عن نصاب عنده فتم  
المحول وعند أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردهما مطلقا والى الساعي  
يستردهما ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا  
لمحمد ولو عمل زكاة حمل السوائم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم اذا اعطى خليفته شيئاً او با الزكاة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح عنها  
والالا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملقبة  
بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الاولى لاثواب الابالنية مانصه) وأما الزكاة فلا  
يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فاذكره القاضي الاسيحي ان من امتنع عن  
ادائها أخذها الامام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لان الامام ولاية أخذها  
فقام أخذها مقام دفع المالك باختياره وضعيف والمعتمد في المذهب عدم الاخذ  
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكاة قال الساعى لا يأخذ منه كرها ولو  
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بالا اختيار ولكن يجبره بالخمس ليؤدي بنفسه اه  
وخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه  
واختلفوا في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة  
في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئاً للقبلة ناو يانه ان  
وجد ربحاً باعته لازكاة عليه ولو فوى التجارة فمخرج من أرضه العشرية  
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل  
مال بمال كالهبية والصدقة والمخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي  
السائمة لا بد من قصد اسامته بالدرو والنسل أكثر المحول فان قصد به للتجارة ففيها  
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل أو الر كوب أو الأكل فلا زكاة  
أصلاً اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لو فوى في الزكاة  
ما للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا فوى  
فيما كان للخدمة ان يترك ون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة  
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم  
والكافر والعلموفة والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة  
ولا علموفة بمجرد النية ويكفون مقيماً وصائماً وكافراً بانية لانها ترك العمل  
كما ذكره الزياحي اه (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث  
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) وأما في الزكاة فقالوا لو حمل خمسة سودا  
عن مائتي درهم سود فها كت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المحمل عن  
الباقي اه (ثم قال) بعد ذلك وفي المخانية لو حمل الزكاة عن أحد المالكين فاستحق  
ما حمل عنه قبل المحول لم يكن المحمل عن الباقي وكذا لو استحق بعد المحول لان

في الاستحراق بجعل عماله لم يكن في ملكه فبطل التجبيل اه وفيها اي الخمانية  
 ايضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالى فجعل شاتين عنها وعن مافي  
 بطونها ثم تجب خمس قبل الحول اجزاه عما بجعل وان بجعل عما تحمله في السنة  
 الثانية لا يجوز اه (ثم قال به كذلك في الرابع في صدقة المنوى من الفريضة  
 والنافلة مانصه) واما في الزكاة فيشترط لها سانية الفريضة لان الصدقة متنوعة  
 ولم أر حكم نية الزكاة المجهلة فظاهر كلامهم انه لا بد من نية الغرض لانه تجبيل بعد  
 اصل الوجوب لان سببه هو النصاب الثامى وقد وجد بخلاف الحول فانه شرط  
 لوجوب الاداء بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا  
 للوجوب وشرط الصحة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين  
 مانصه) ولو نوى اى بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جمع له عن ايهما شاء ولو نوى  
 الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به ذلك انه اذا نوى  
 فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة  
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا  
 الزكاة وكفارة الظهار واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)  
 وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة  
 وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها اي النية مانصه) واما  
 وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للاداء أو مقارنة  
 لعزل مقدر ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها  
 الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى بوجودها حاله العزل تيسيرا كتقديم النية  
 في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية  
 متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع اودفعها بالنية ثم نوى بعده فان كان المال  
 قائما في يد الفقير جاز والا فلا اه واما صدقة الفطر فكانت نية ومصرفا قالوا  
 الا الذي فانه مصرف لظنرة دون الزكاة اه (ثم قال) في العاشر في شروط  
 النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع ان لا يأتى بمناف بين النية والمنوى الى ان  
 قال ولو نوى بمال التجارة الخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر  
 كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم المجزم في أصلها  
 وفي الملتقط عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينوى ان اصاب ربحا باعاه

لازكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها في تكميل  
 في النيابة في النية مانصه) وفي الزكاة قالوا المعتبرية الموكلة فلو نواها فندفع الوكيل  
 بلانية اجزائه كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة مائدتين يقين لا يرتفع  
 الا يقين مثله والمراد به طالب الظن مانصه) وهما فروع علم ارضا الا ان قال  
 الثاني له ابل وبقر وغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها وبعضها ينبغي ان يلزمه  
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم  
 ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس  
 العمرو وعموم البلوى الى ان قال واسقط اي ابوحنيفة لزوم التفريق على الاصناف  
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا  
 والحج في العمرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدره ميسرة حتى  
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع  
 تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله  
 على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصيغة المؤنثة والولاية اه  
 (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه)  
 وليس منه ما ذهب الى زكاة سنتين فانه ان كان بعدم ملك النصاب فهو صحيح فيهما  
 والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ حرم اعطاه مانصه)  
 وهل يحمل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه تردد الاكل في شرح المشارق  
 فيه يقتضي اصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مهمة كالتصدق على  
 الغني اه وقد نقلنا ذلك في الحظر ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من  
 استيجل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال  
 السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فراراعنها صحيح ولم تجب اه (وقال في القاعدة  
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها اصحابنا في مواضع الى ان قال  
 ومنها الوطن المدفوع اليه غيره صرف للزكاة فدفع له ثم تبين انه مصرف اجزائه اتفاقا  
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفع ثم تبين انه غني  
 وابنه اجزاء عندهم اخلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر بي لم يجزه  
 اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في احكام الصيادين مانصه) فلان كيف عليه  
 في شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختلفوا في وجوب صدقة

الفغار في ماله والاضحية والمعتمد الوجوب فيؤدبهم الولي اه وقد نقلناهما في كتاب  
 الاضحية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاعتبارانية  
 الموكل اه وقد نقلناهما في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبيد ما نصه)  
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطرة  
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مضر فالصدقات الواجبة  
 الا اذا كان مولاه فقيرا أو كان مكاتبا اه (وقال في بحث الاحكام الاربعه ما نصه)  
 والاستناد وهو ان ثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكالانصاب فانه تجب الزكاة  
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك  
 ما نصه) الثانية عشر الملك المالكين والمنفعة معا وهو الغالب او العين فقط او المنفعة  
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او قيمته للوارث الى ان قال واما صدقة فطره فعلى  
 المسالك كما في الظهيرية وأما ما في الزبايع من انه لا تجب صدقة فطره فسبقت قلم  
 كما في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته اه  
 وقد نقلناهما في كتاب الوصايا (وقال في أحكام التقدوم ما يتعين فيه وما لا يتعين ما نصه)  
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده من ثل نصفه ولذا لزما زكاته  
 لو نصابا حوليا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين  
 ما نصه) وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية  
 الزكاة وامره بقبضه فقبضه اجزأه اه وقد نقلناه في المدائيات (وقال في أحكام  
 النامى والجاهل ما نصه) كالمفاوضين اذا اذن كل واحد منهما صاحبه بأداء  
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه  
 فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعوا على انه لو وکل  
 مدونه بان يتصدق بماعليه فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المدائيات  
 (ثم قال) الخماس لا تجب الزكاة فيه اى الدين اذا كان المديون جاحدا ولوله  
 يئنه عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مغفلا فاذا قبض أربعين مما اصله  
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكنز أنواع الديون  
 اه اى القوى والمتوسط والضعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث  
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب  
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع اه (ثم قال)

الخماس صدقة الفطر واتفقوا على منعه وجوبها تنبيهه دين العبد اى الرقيق  
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)  
 العاشرا الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطر اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال)  
 ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الديون أفضل اه (ثم قال في بحث ما يثبت  
 في ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها الا تبقى في ذمته ولو بعد  
 التمكن من دفعها وطلب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد  
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب  
 الفطرة ووجوب الحج ثم أسبر بعده فانها لا يجبان اه (ثم قال في بحث ما يدم على  
 الدين وما يؤخر عنه مانسه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان  
 بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا كلام والاقدم  
 المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض  
 وان آخرها كالحج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بعبارة في كتاب الوصايا وفي  
 الفرائض (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانسه) ومنها عامل الزكاة يستحق  
 أجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي أعوانه وفائدة ان المأخوذ أجرة انه لو لم يعمل بأن  
 جعل أرباب الاموال أموالهم الى الامام فلا أجر له اه (وقال في بحث ما افترق فيه  
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط في نصاب الزكاة النمو ولو تقدر بخلاف نصابها ولا يجوز  
 دفعها الى ذمى بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدود يانتم بالتأخير عن  
 اليوم الاول ولا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال  
 في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أنى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا  
 أم لا مانسه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعير من خمس من الابل هل يقع فرضا  
 أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واعر فأنذته في النية هل ينوى في الكل  
 الوجوب أو لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما  
 زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو  
 بالكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغنى  
 اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه  
 (وقال في آخر فن الفرق والمجمع مانسه) الا الاب السفيه فانه لا ولاية له على مال  
 ولده الى ان قال وللهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانغاز ما نصه) زكاة أي مال وجبت  
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول  
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر  
 قبل القبض أو مال الضمارة اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي  
 رجل يزكي ويحل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي  
 رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون ولم يقبضها أي رجل ينبغي له  
 اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثة يخرجها سرا  
 عنهم أي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلمون كثرة  
 ماله أي رجل غني عند الامام فلا يحل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور  
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحبل ما نصه) الثالث في الزكاة من له  
 نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام أو يهب  
 النصاب لابنه الصغير قبل التمام يبرم واختلغوا في الكراهة ومشايخنا أخذوا  
 بقول محمد دفعا للضرر من الفقراء ومن له على فقير دين وأراد جمع له عن زكاة  
 العين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع  
 المدينون من دفعه له مديده وأخذ منه لكونه ظفرا يحنس حقه فان مانعه رفعه  
 الى القاضي فيكلفه قضاء الدين أو يوكل المدينون خادم الدائن بقبض الزكاة ثم  
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا للوكيل ونظر فيه بما كان عزله فيدفعه  
 ويأني ما تقدم ودفعه بان يركله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم  
 من اختار ان يقول كما عزلتك فانت وكيلي ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان  
 كان لعالم شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق  
 الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها  
 التصديق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد  
 اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير  
 يعطى منونين من الخنطة فقير ثم يهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد  
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفن السادس وهو فن الفروق  
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل  
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيد وفيه

قبيله الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا والفرق ان مبني  
 الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة  
 (ثم قال) شك في ادائها بعد الحول اداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع  
 العمرو وقتها فهي كالصلاة اذ اشك في ادائها في الوقت اه وقد نقلناه في كتاب  
 الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان  
 سمسا وجبت والفرق ان الاول مسهتهك دون الثاني والملح والحماط للطبخ  
 والمحرض والصابون للتمار والشب والقرظ للديباغ كالزعفران والعصفر والزعفران  
 للصباغ كالسهم والفرق ظاهر اه (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس  
 فن الفروق من كتاب الاضحية مانصه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال  
 الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن  
 الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤونة من وجه ونفقة من  
 وجه ولذا جاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده موسرا اه وقد نقلناه في  
 كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى  
 صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان  
 اعطى عنهم في موضعه جاز اه (وقال في كتاب الحج مانصه) اوصى الميت بالحج فتمبرع  
 الوارث اذ الوصى لم يحز ولو اوصى الوصى او الوارث بماله ابر جمع صح وله الرجوع وكذا  
 الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملاعنة  
 لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن  
 الثاني اول كتاب البيوع في بحث الحبل مانصه) وكذا لا يتبها في حق الرجوع في  
 الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)  
 الوكيل اذا أمسك مال الموكل وتقدم من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا  
 في مسائل الى ان قال الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله  
 ناويا الرجوع اجزاء كما في الغنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا خلط ببعض  
 أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله  
 بحيث لا تميز ضمنها فلوانفق بعضها فرده وخلطها بها ضمنها والعامل اذا سأل للفقراء  
 شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزيهم عن الزكاة الا ان يأمره  
 الفقراء أو لا بالاحد اه الخ فراجع اه (وقال في كتاب الفرائض) الجمد كالاب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه  
الغنى دون جده اه (ثم قال فيه أيضا) ومنى الميت كلاب الا في مسائل الى ان  
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الاب اه وقد  
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشباه

\* (كتاب الصوم) \*

نذر صوم الابد فأكل لعذر يعدى لما أكل نذر صوم اليوم الذى يقدم فيه فلان  
فقدم بعد ما نواه تطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب  
بإيجابها الا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ فى منعها  
عن قضاء رمضان اذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد على  
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتغنى على  
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسى بالحديث من صدق كاهنا أو نتجما فقد  
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم فى الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب  
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والافلا الا الدم اذا شربه فان عليه  
الكفارة فانه طعام بعض الناس الصوم فى السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه  
أو كان له رفقة اشتركوامعه فى الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه  
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان  
يصومه أو كان مقبلا لا يصوم العبد والامة والمدبر وأم الولد تطوعا الا باذن المولى  
لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن  
المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من  
جنسه واجب على التعمين فلا يصح النذر بالمعاصى ولا بالواجبات فلو نذرت  
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اه وقد نقلناه فى كتاب الحج (ثم قال) ولو نذرت صلاة  
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثلها لزمته ويكمل المغرب ولو نذرت عبادة  
المريض لم تلزمه فى المشهور ولو نذرت التسبيحات دبر الصلوات لم تلزمه الزوج  
اذا أذن لزوجته فى الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره  
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء  
رمضان سافر فى رمضان ثم رجع لاهله لحاجة نسيها فأكل عندهم فعليه القضاء